

Distr.: General
16 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨
١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جنيف
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت
التعاون فيما بين بلدان الجنوب

مشروع الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
(٢٠٠٩-٢٠١١)*

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|---|
| ٢ | ٧-١ | مقدمة - أولاً |
| ٤ | ١٣-٨ | تحليل الحالة - ثانياً |
| ٧ | ١٨-١٤ | التعاون الماضي والدروس المستخلصة - ثالثاً |
| ٩ | ٣٥-١٩ | البرنامج المقترح - رابعاً |
| ١٧ | ٤٠-٣٦ | إدارة البرنامج ورصده وتقييمه - خامساً |
| ١٩ | | المرفق |

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب جمع البيانات اللازمة لتزويد المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات.



أولا - مقدمة

١ - تركز الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عنصرا رئيسيا يساهم في تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لتحقيق التنمية البشرية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتولي الخطة الاستراتيجية أيضا أهمية خاصة للشراكات القائمة فيما بين بلدان الجنوب والحلول التي تتوصل إليها هذه البلدان عبر تعاونها عند مواجهة التحديات التي تطال عدة مناطق وتتجاوز الحدود الوطنية والتي يصعب جدا في أغلب الأحيان على كل بلد على حدة مواجهتها بفعالية. ويوفر هذا الإطار، أخذا في الاعتبار تحديات التنمية هذه وغيرها من التحديات، استراتيجية تركز على النتائج ينفذها البرنامج لتعزيز التنمية البشرية المستدامة والتسريع من وتيرتها عبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢ - ويأتي هذا الإطار تنفيذا لمقررات استعراض عام ٢٠٠٧ الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، للسياسات المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولسائر المقررات ذات الصلة التي اتخذها كل من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس التنفيذي. وتشكل التدابير التي اعتمدها البرنامج والوحدة الخاصة عنصرا أساسيا من عناصر الإطار، وتقتضي اتخاذ إجراءات بناء على توصيات التقييم الذي أجري عام ٢٠٠٧ لإسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/8) والالتزامات الواردة في رد الإدارة على هذا التقييم (DP/2008/9).

٣ - وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، سيكفل مدير البرنامج أن يعمل البرنامج بفعالية، من خلال هذا الإطار، لخدمة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما سيعمل لتعزيز الدور الريادي الذي يؤديه البرنامج في تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تعزيز شبكة المكاتب القطرية التابعة له والمنظمة بأكملها، في المقر وعلى الصعيد الميداني. وسيقوم البرنامج الإنمائي أيضا باستثمار تأثيره على الصعيد العالمي لمساعدة البلدان المستفيدة من برامجها في تعزيز قدراتها الوطنية لزيادة ثمار التعاون فيما بين بلدان الجنوب في معرض الوفاء بالالتزامات المحددة في الخطة الاستراتيجية.

٤ - ويوفر الإطار أيضا الأساس الذي يستند إليه البرنامج للعمل بناء على توصيات التقييم، عن طريق إقامة ترتيبات تعاون بين الوحدة الخاصة والمكاتب الإقليمية والوحدات المعنية بمجالات الممارسة والمكاتب القطرية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وسيكفل مدير البرنامج الاضطلاع بأنشطة المتابعة وسيستعرض بانتظام التقدم المحرز على صعيد نتائج

التعاون بين الوحدة الخاصة والوحدات الإقليمية والوحدات المعنية بمجالات الممارسة والمكاتب القطرية.

٥ - وبموجب هذا الإطار، تستلهم الوحدة الخاصة أيضا في عملها إرشادات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحرص على أن يكون عملها هذا متماشيا مع الدور الثنائي الذي يضطلع به البرنامج في خدمة المجتمع الدولي والدول الأعضاء والمجتمع ككل. وفي هذا السياق، تسعى الوحدة الخاصة إلى تعزيز عملية تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعلاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وكفاءته وفعالته، وخصوصا على المستوى القطري. وسينجز ذلك ضمن إطار الترتيبات القائمة بين البرنامج وشركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ثانيا، ستعمل الوحدة الخاصة، تماشيا مع مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٢٠٠٧، على تشجيع إقامة الشراكات وتبادل الحلول فيما بين بلدان الجنوب دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الإنمائية المتعددة الأطراف، لا سيما في مجالات الحد من الفقر، والحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والتعافي منها، والبيئة، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة. وبهذه الطريقة، تعتمز الوحدة الخاصة الاضطلاع بولايتها كمنسق على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل للأنشطة التي تنفذها بلدان الجنوب في الجنوب وكجهة تنسيق في البرنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦ - ويتمثل الاهتمام الرئيسي من حيث العمل بموجب هذا الإطار في تقديم الوحدة الخاصة الدعم للبلدان لتطوير قدراتها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، عبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بتنسيق وثيق مع البرنامج كمؤسسة ومع منظومة الأمم المتحدة ككل. وكما أوصي في تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ستواصل الوحدة الخاصة تركيز عملها على ثلاثة مجالات استراتيجية هي: (أ) إقامة الحوار في مجال السياسة العامة والتنمية والدعوة؛ (ب) تشجيع تبادل المعارف والخبرات بين الشركاء في التنمية في بلدان الجنوب؛ و (ج) واستحداث آليات وشراكات نموذجية لتعزيز عمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وتلخص هذه الوثيقة التحديات الإنمائية التي تقتضي اعتماد نُهج مشتركة بين بلدان الجنوب لمواجهتها؛ والأنشطة المحددة التي يرمي مدير البرنامج من خلالها إلى دعم البلدان النامية في مواجهة تلك التحديات عن طريق نظام المنسقين المقيمين؛ والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المكاتب القطرية للبرنامج. كما تعرض النتائج والنواتج الرئيسية (مع المؤشرات)

التي تهدف الوحدة الخاصة إلى إنجازها عن طريق عملها الحفاز في منظومة الأمم المتحدة بأسرها خلال فترة تنفيذ الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩-٢٠١١).

ثانياً - تحليل الحالة

٨ - يصادف إعداد هذا الإطار في فترة يتزايد فيها الاهتمام بالديناميات الجديدة التي تشهدها بلدان الجنوب واتساع نطاق التعاون فيما بينها. وتعكس هذه الديناميات المتغيرة ارتفاع مستوى الوعي وازدياد الحوار تعقيداً وتنامي الدعم الدولي لمثل هذا التعاون كتكملة للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب.

٩ - وبالفعل، أدى النمو الاقتصادي السريع الذي شهده بعض كبار البلدان النامية إلى تحسين آفاق التنمية لدى البلدان المجاورة بشكل ملموس، الأمر الذي حفز النمو الاقتصادي ووسّع نطاق التجارة وزاد عمليات التبادل العلمي والتكنولوجي ورفع مستويات القروض والاستثمار في مناطق كل منها. واستناداً إلى تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، انخفض عدد سكان البلدان النامية الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم من ١,٢٥ بليون نسمة إلى ٩٨٠ مليون نسمة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، وشهد شرق وجنوب شرق آسيا^(١) أكبر قدر من التحسن في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، تنامت التجارة بين بلدان الجنوب بمعدل يكاد يبلغ ضعف معدّلها بين بلدان الشمال والجنوب خلال العقود الماضية حيث سجلت حصة صادرات بلدان الجنوب من التجارة العالمية في عام ٢٠٠٦^(٢) معدلاً قياسياً بنسبة ٣٧ في المائة. وعموماً شهدت اقتصادات بلدان الجنوب نمواً مطرداً منذ أواسط التسعينيات فبلغ متوسط معدلات نمو الإنتاج فيها أكثر من ٦ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧^(٣).

١٠ - وتمتلك جميع البلدان النامية اليوم، بصرف النظر عن حجمها أو المستوى الذي بلغته من التنمية، درجات متفاوتة من القدرة والخبرات في مجال التنمية التي يمكن لبلدان الجنوب تبادلها. ويقف اليوم الكثير من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة أو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بشكل خاص (التي خفضت إلى النصف عدد السكان الفقراء في العقد الماضي)، في موقع يسمح لها بنقل كمّ هائل من الخبرات والمعارف العملية

(١) تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٧، الصفحة ٤ (النص الانكليزي).

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧، الصفحة ٦ (النص الانكليزي).

(٣) المرجع نفسه، الجدول ١-١، الصفحة ٢ (النص الانكليزي).

مع سائر البلدان النامية في مجال الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضع العديد من البلدان النامية استراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق النمو والتنمية الشاملين، يمكن إتاحتها لتستخدم في إطار التعلم من الأقران فيما بين بلدان الجنوب ولتطبق عند الطلب. وهكذا برزت فرص جديدة للتعلم وتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب في مجالات أساسية مثل الحكم الديمقراطي؛ والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون؛ والمساواة بين الجنسين. بما في ذلك تمكين المرأة اقتصادياً؛ ومنع الأزمات والتعافي منها؛ والمعلومات والاتصالات؛ ومنع تفشي الأمراض كالملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل واحتوائها؛ وتنوع المنتجات الزراعية والأمن الغذائي؛ وتغير المناخ، بما في ذلك الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والاستخدام الرشيد للطاقة واستحداث مصادر جديدة ومتجددة لها. وهناك أيضاً عدد متزايد من مراكز الامتياز الإنمائية الإقليمية في بلدان الجنوب ومن المؤسسات العالمية المستوى المستعدة لتقديم إسهامات هامة من أجل حفز النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل مناطقها وخارجها.

١١ - وبرزت بوضوح أشكال جديدة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب يميزها توافر مصادر جديدة وكبيرة من التعاون، ملموسة (رأس المال والتكنولوجيا) وغير ملموسة (معارف وحلول في مجال التنمية) على حد سواء، تتيح فرصاً كبرى للتعلم المتبادل في مجال تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن أشكال التعاون الجديدة هذه تشوبها الهوة الآخذة في الاتساع بين البلدان التي خطت خطى واسعة إلى الأمام في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خلال العقدين الماضيين، وتلك التي لا تشارك مشاركة تامة في الاقتصاد العالمي والتي لا تزال تواجه صعوبات جمة في تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وبالفعل، يراوح الكثير من البلدان مكانه لا بل تخلف عن الركب في تحقيق الأهداف الإنمائية والقضاء على الفقر، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وحتى بالنسبة للبلدان التي حققت نمواً اقتصادياً هاماً، فإن التخلص من اللامساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والجنساني يظل تحدياً ضخماً يستلزم دعماً دولياً مستمراً. وإن هذا التفاوت فيما بين بعض بلدان الجنوب وفي داخلها هو من أكبر الحوافز التي تدفع قدماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، وتعزز الرغبة في التعلم المتبادل وتبادل الخبرات.

١٢ - ورافقت الديناميات الجديدة للتفاعل فيما بين بلدان الجنوب تحديات جديدة في توسيع نطاق التعاون وتعميقه بين هذه البلدان. وهذا التعاون، كمفهوم، تشجعه معظم البلدان النامية كتجربة مزدوجة الاتجاه للتعلم يسعى في سياقها الطرفان إلى التعلم كل من الآخر مدركين المكاسب المتبادلة التي تحققت أو التي يمكن تحقيقها. أما على الصعيد البيئي

والمؤسسي، فإن هيكل التنمية السائد لا يزال مبنيا أساسا لدعم التعاون فيما بين الشمال والجنوب وتدفقات المعونة. ورغم إحراز الكثير من التقدم، فإن الهيكل الحالي غير ملائم لاحتواء التدفقات الواسعة النطاق فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الصعيد المالي، يجري القسم الأكبر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التدفقات العامة والخاصة وشروط تساهلية للموارد، على أساس ثنائي أو إقليمي مع استخدام محدود للقنوات المتعددة الأطراف. ويمثل تزايد استخدام أشكال التعاون المتعدد الأطراف بين بلدان الجنوب تحديا داهما للمجتمع الدولي، لكنه تحد إذا جرى التصدي له لأمكن تحقيق قدر كبير من وفورات الحجم ومن المردود الاجتماعي. وسيؤدي الدعم المتعدد الأطراف، في الظروف المثلى، إلى تشجيع قيام المزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق تنمية شاملة عن طريق تعزيز تبادل الخبرات ونقل المهارات على نطاق أوسع فيما بين هذه البلدان، فضلا عن تيسير تدفق المزيد من رأس المال والتكنولوجيا. ويمكن للجمع بين توسيع نطاق التعاون الثنائي والإقليمي فيما بين بلدان الجنوب وحشد الدعم المتعدد الأطراف للتعاون فيما بين هذه البلدان، أن تكون له فوائد همة على صعيد تشجيع تبادل الخبرات وزيادة التأثير الذي تُحدثه.

١٣ - وفي معرض تطرقه إلى هذه الفرص والتحديات الجديدة في تقريره المقدم إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/62/295)، دعا الأمين العام المجتمع الدولي بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة إلى المساعدة في زيادة التأثير الذي يُحدثه هذا التعاون عن طريق (أ) توجيه جهود بلدان الجنوب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ب) تكتيف الدعم المتعدد الأطراف لمبادرات بلدان الجنوب؛ و (ج) تعزيز الشراكات الشاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الشراكات الثلاثية والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ و (د) تحسين ترابط الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى مثل هذا التعاون؛ و (هـ) تشجيع التمويل المبتكر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وترمي الوحدة الخاصة إلى تعزيز برجة جهودها عند تناول كل من هذه المجالات، عن طريق الأخذ بالتوصيات والملاحظات الواردة في كلا التقييمين الداخلي والخارجي اللذين أجراهما البرنامج والاستفادة في الوقت نفسه من الدروس المستخلصة من تنفيذ الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٥-٢٠٠٧) (DP/CF/SSC/3/Rev.1).

ثالثاً - التعاون الماضي والدروس المستخلصة

١٤ - مع اقتراب موعد انتهاء تنفيذ الإطار الثالث الممدد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، استُخلص عدد من الدروس الهامة التي يسترشد بها في الطريق إلى الأمام. وركزت الوحدة الخاصة، خلال فترة تنفيذ الإطار الثالث، على وضع (أ) منهاج لدعم الحوار بشأن السياسة العامة ومتابعة المؤتمرات الحكومية الدولية الرئيسية، مع التشديد بشكل خاص على تعميم منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه "محركا" لفعالية التنمية؛ و (ب) منهاج للمساعدة على إيجاد بيئة وآليات مواتية للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق تعاون متواصل فيما بين بلدان الجنوب في مجال الأعمال التجارية ونقل التكنولوجيا؛ و (ج) منهاج لدعم نظام معلومات أكثر قوة لإدارة المعارف والخبرات الإنمائية في بلدان الجنوب وتبادلها.

١٥ - وعند وضع تلك المناهج الثلاثة، جربت الوحدة وحفزت عددا من آليات الشراكة الابتكارية، من قبيل صيغة محسنة لنظام "قائمة خبراء من بلدان الجنوب"، ومنهجية لتوثيق الحلول المنبثقة عن بلدان الجنوب وتبادلها، ونظام عالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب موجه نحو التنمية وقائم على السوق. ورعت الوحدة أيضا عددا من شبكات التعلم المتبادل فيما بين بلدان الجنوب ومراكز الامتياز في مجالات من قبيل: إدارة النفط والغاز؛ وإدارة أخطار الكوارث، والاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وتطوير مشروع الأرز الجديد لأفريقيا؛ والتحويلات من أجل التنمية. وفي غضون ذلك، توفر ما يصل إلى ٣٥ جهة من جهات التنسيق القطرية للتعاون بين بلدان الجنوب تشمل شبكات من أصحاب المصلحة المتعددين، ٤٢ قائمة لخبراء من بلدان الجنوب في مجال التنمية، وشبكة لجهات التنسيق بين بلدان الجنوب مشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة، مع تنفيذ عدد من المبادرات المحددة المشتركة بين المنظمات لمعالجة مسائل شاملة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركاء آخرين معينين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيه التعاون الثلاثي، أن تستغل بشكل فعال هذه الأصول المؤسسية خلال فترة الإطار الحالي وما بعدها.

١٦ - وخلال الفترة نفسها، غطت أنشطة الوحدة كل مناطق الجنوب وشملت المشاركة النشطة لأصحاب مصلحة متعددين - القطاع العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وغيرها من الفئات المعنية في بلدان الجنوب. وتم الاهتمام من باب الأولوية بإنشاء بيئات "مواتية" تمكن مؤسسات أخرى من دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أكثر فعالية بالتعاون مع شركاء آخرين. واستجابات

الوحدة بسرعة لأحداث غير متوقعة، بدعم من مرفق المنح المشترك بين بلدان الجنوب للتعاقي من التسونامي ومشروع ما بعد التعافي لأفغانستان. وفي غضون ذلك، استحدثت الوحدة الخاصة عددا من عمليات ومنهجيات تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب قائمة على الأدلة ومدفوعة بالطلب تشمل أصحاب مصلحة متعددين واختبرتها في المجالات المذكورة أعلاه وفي مجالات أخرى ذات أولوية حددتها البلدان المشاركة. وأنشأت الوحدة أيضا "ممارسة جيدة" بمباشرة وتسهيل دراسات مشتركة بهدف تيسير عمليات صنع القرارات الوطنية والحكومية الدولية، بمشاركة عدد من كيانات الأمم المتحدة ووحدات البرنامج، بما في ذلك اللجان الإقليمية وشركاء آخرون من بلدان الجنوب والشمال على السواء. وينبغي أيضا أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركاء معنيون آخرون على نحو فعال من هذه "الأصول غير المادية" للمساعدة على توسيع نطاق التعاون وزيادة أثره فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي.

١٧ - وعند تقييم مساهمات البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفعالية إطار التعاون الثالث، تبين من تقييم مساهمة البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه، على الرغم من الإنجازات السابقة الذكر، فإن الوحدة الخاصة لم تستغل استغلالا تاما مواطن قوة البرنامج وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وقدراتهما. وتم التوصل إلى أربعة استنتاجات وتوصيات رئيسية: (أ) ينبغي بناء الإطار حول ثلاثة محاور للأنشطة شبيهة بالمنهج الثلاثة لإطار التعاون الثالث: وضع السياسات والدعوة؛ وتبادل المعارف؛ وتحفيز الابتكار؛ وينبغي أن تكون المبادرات في كل من هذه المحاور محددة زمنيا ومركزة على تحقيق النتائج؛ و (ب) عند برمجة المبادرات، ينبغي للوحدة الخاصة أن تعتمد معايير صارمة وتستفيد من قدرات البرنامج وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الفعالية الإنمائية؛ و (ج) ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع استراتيجية مؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تعالج القضايا الناشئة، وتستفيد من خبراته، وتدمج كل أطره البرنامجية، وتكون مدعّمة بالموارد والحوافز والمساءلة؛ و (د) ينبغي للبرنامج أن يحدد ترتيبات تعاون واضحة.

١٨ - وهناك حاجة واضحة إلى تجديد الالتزام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية تعبئة قدراتها الفنية والمؤسسية والتقنية والمالية والاستفادة منها بشكل منهجي لمساعدة البلدان النامية على إيجاد حلول فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا - البرنامج المقترح

ألف - الاعتبارات الاستراتيجية

١٩ - تتمثل الرؤية الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعرب عنها في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في تعميم هذا التعاون في كل المنظمة بالاستفادة من مدى تأثيرها على الصعيد العالمي وسياساتها وقدراتها المؤسسية، وكذلك من شبكة مكاتبها القطرية، لمساعدة البلدان النامية في تعزيز قدراتها من أجل تعزيز أثر هذا التعاون. وتلتزم المنظمة بدعم البلدان المستفيدة من البرنامج، بناء على طلبها، في تطوير القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة السياسات والمبادرات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتصميمها وتنفيذها على نحو فعال، بسبل منها إيجاد جهات تنسيق وشبكات تشمل أصحاب مصلحة متعددين على الصعيد الوطني والإقليمي والأقليمي. وسيقدم دعم برنامجي أكثر فعالية من خلال برنامجها العالمي، وبرنامجها الإقليمية، وبرنامجها القطرية لمساعدة البلدان المستفيدة من البرنامج على تحديد أحدث الخبرات في المجالات الإنمائية الحاسمة وتوثيقها ونشرها، خاصة في مجالات تركيز البرنامج، بإنشاء نظام موحد وقاعدة بيانات لأفضل الممارسات. وستشجع أفرقة البرنامج العالمية والإقليمية والقطرية على الاستعمال المتزايد للموارد المؤسسية والتقنية والبشرية المتيسرة في بلدان الجنوب لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار البرامج القطرية والإقليمية.

٢٠ - وفيما عدا عمله البرنامجي، كلفت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالدور القيادي على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على أن يكون مدير البرنامج الجهة التي تدعو لاجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، والتي تضطلع بمسؤولية تنفيذ هذا التعاون على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة. وبحكم رئاسة مدير البرنامج لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والدور الواسع النطاق للبرنامج بوصفه الجهة التي تدير نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، يحتل البرنامج الإنمائي مكانة حاسمة للدفاع عن أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي يضطلع بها على نطاق واسع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويزيد الدور البرنامجي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للأولويات والبرامج الإنمائية الوطنية، من خلال برامجها العالمية والإقليمية والقطرية، من تعزيز مساهمته في

الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنمية قدراتها الوطنية^(٤) من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢١ - والغرض من الإطار الحالي هو مساعدة مدير البرنامج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنظمة على الاضطلاع بشكل فعال بالدور الثنائي الوارد وصفه أعلاه. وقد أوضح البرنامج في استجابته الإدارية أن الوحدة الخاصة، بغض النظر عن وضعها المتميز، تشكل عنصرا أساسيا من عناصر البرنامج، وأن أي تعزيز لمساهمة البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب يقوم على تلك الحقيقة. وسيعزز البرنامج قدرات الوحدة الخاصة على تقديم الدعم الفكري والتقني والتنظيمي إلى أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنيابة عن البرنامج الإنمائي ككل، بما في ذلك على الصعيد الأقليمي، من خلال البرمجة الإقليمية، نظرا لولايته المتمثلة في تنسيق الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وإسداء المشورة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والعمل كحافز لآليات التبادل التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن تفسير عدد من النتائج المؤسسية في الإطار الحالي على أنها تساهم في تحقيق تلك الأغراض، مع نتائج إنمائية مباشرة وغير مباشرة من الوحدة الخاصة والبرنامج، إلى جانب شركاء آخرين. لذلك سيتم الحكم على فعالية الإطار الحالي ليس على أساس النتائج والنواتج التي تحققها الوحدة الخاصة بشكل مباشر فحسب، بل أيضا على أساس تلك التي تساهم في تحقيقها.

باء - عناصر الإطار الرئيسية

٢٢ - يتمثل هدف الإطار عموما في تمكين المجتمع الدولي من القيام بفعالية بما يلي:
 (أ) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية مجدية لكي تحقق بلدان الجنوب الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، سعيا وراء عولمة أكثر شمولا؛
 و (ب) حشد الخبرات من بلدان الجنوب وإيجاد حلول قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية للتعلم المتبادل؛ و (ج) المساعدة على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز مدى تأثيره في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - ومن ثم فإن الإطار يسعى، طبقا لتوصيات تقييم إسهام البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/8) والتزامات البرنامج الإنمائي في استجابته الإدارية وفي خطته

(٤) الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: الاستنتاجات والتوصيات. تقرير الأمين العام، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (A/62/253).

الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، إلى المساهمة في ثلاثة مجالات لتحقيق النتائج، وهي: (أ) وضع السياسات والدعوة؛ و (ب) حشد المعارف للتعليم المتبادل؛ و (ج) تعزيز تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الابتكار. وبدعم من البرامج الثلاثة الموضوعية بموجب الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيقدم الإطار الرابع مساهمات مباشرة وقابلة للقياس في أطر النتائج المؤسسية والإنمائية للبرنامج والتي يجري وضعها في إطار الخطة الاستراتيجية. وهكذا فإن نتائج الإطار الرابع ونواتجه ومؤشرات نواتجه المحددة في إطار النتائج والموارد المرفق متطابقة تطابقاً وثيقاً مع أطر النتائج المؤسسية للبرنامج. ويقدم الفرع التالي موجزاً للهدف الرئيسي، والنتائج المؤسسية، والنتائج الإنمائية لكل من مجالات التركيز الثلاثة.

مجال التركيز ١: وضع السياسات والدعوة

٢٤ - الهدف الرئيسي لهذا المجال هو تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية مجدية لكي تحقق بلدان الجنوب الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، سعياً وراء عولمة أكثر شمولية. وسيُقاس أداء الإطار في هذا المجال بمدى مساهمة أنشطته في تحقيق ذلك الهدف الأوسع نطاقاً؛ وينبغي أن يكون إدراك المجتمع الدولي وفهمه لمفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأهميته ومساهماته في التنمية قد تحسن بشكل هام، كما يجب أن تكون النهج المتبعة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي التعاون الثلاثي والقائمة على الأهداف الإنمائية للألفية قد أُدججت بشكل مناسب في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة أنشطة البرنامج الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

النتائج المؤسسية

٢٥ - ولتحقيق الهدف السابق ذكره، ستُجري الوحدة، بالتعاون مع البرنامج، تحليلاً شاملاً للاتجاهات والتحديات والفرص المتصلة عموماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بإعداد "تقرير الجنوب" على أساس سنوي. ونظراً للطبيعة والخصائص المتغيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن هذا التقرير مناسب من حيث التوقيت وهو في الوقت نفسه منور لوضع الأنشطة المقبلة وضمان استخدام الوقت والموارد بأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة. وسيُعَمَّم أول تقرير من هذا النوع في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وبسبب مسؤوليات الوحدة تجاه مختلف هيئات الأمم المتحدة، سيتم أيضاً تحضير عدد من التقارير الأخرى، بما فيها تقريران يقدمان إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السادسة عشرة والسابعة عشرة، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١؛ وتقرير الأمين العام

إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين والسادسة والستين بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ومدخلات للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات والذي سيعرض على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

٢٦ - وستمثل نتيجة مؤسسية أخرى في تعزيز دعم الوحدات لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أكمل في عمل منظومة الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبحلول عام ٢٠٠٩، ستكمل الوحدة، بالتعاون مع البرنامج كمؤسسة، إطارا للنتائج والمساءلة مشتركا بين وكالات الأمم المتحدة لتقديم مقاييس أداء محددة وأفضل الممارسات للجهود التي ينبغي أن تبذلها الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما أكثر فعالية. وكجزء من هذا الجهد، ستساعد الوحدة البرنامج على وضع سياسته العامة واستراتيجيته على صعيد المؤسسة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب مبادئ توجيهية محددة لكل من مجالات الممارسة التي تنشط فيها وكذلك للمكاتب القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الوحدة تنظيم يوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واجتماع اللجنة الرفيعة المستوى الذي يعقد مرة كل سنتين، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٩، واجتماعات جهات تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الرفيعة المستوى، لتبادل أفضل الممارسات.

النتائج الإنمائية

٢٧ - يتوقع أن تسهم النتائج المؤسسية المبينة أعلاه في تحقيق عدد من النتائج الإنمائية الحقيقية على أرض الواقع، كما لمسه عدد متزايد من البلدان التي استفادت من النواتج التي آتتها النتائج المؤسسية المذكورة أعلاه في صنع سياساتها، بما في ذلك إدراج مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في استراتيجياتها الوطنية المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وسيقوم بقياس هذه النتائج أيضا عدد متزايد من مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قدم من خلال برامجه العالمية والإقليمية والقطرية دعما كبيرا للجهود الوطنية المنطوية على أنشطة محددة. وسيوفر الإطار الرابع بحد ذاته دعما مباشرا في مجال بناء القدرات وفي المجال التقني لما لا يقل عن ١٥ حكومة وطنية، بناء على طلبها، وذلك من أجل وضع استراتيجيات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشمل مبادرات تستهدف بلدان محددة بين بلدان الجنوب ومبادرات ثلاثية، ترمي إلى زيادة عدد البلدان المشاركة إلى أقصى حد، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيقدم، بناء على الطلب، دعم مماثل إلى ١٥ فريقا من أفرقة الأمم

المتحدة القطرية، وخصوصاً أفرقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمية والإقليمية والقطرية واللجان الإقليمية، في إدراج نهج مشتركة بين بلدان الجنوب ونهج ثلاثية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي برامج قطرية أو مشاريع محددة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لدعم جهودها الوطنية. وستعمل الوحدة مع ما يصل إلى خمس منظمات مانحة، بناء على طلبها، من أجل وضع نهج مناسبة لدعم مبادرات محددة قائمة على الطلب ومشاركة بين بلدان الجنوب، من خلال ترتيبات ثلاثية ابتكارية.

مجال التركيز ٢: تعبئة المعارف من أجل التعلم المتبادل

٢٨ - يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المجال في تعبئة خبرات بلدان الجنوب والحلول الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتبادلها من أجل التعلم المتبادل. وسيقاس أداء الإطار الرابع، في هذا المجال، بمدى الإسهام الفعلي لأنشطته في تحقيق الأهداف، ومدى تمكين الشركاء الملتزمين من القيام على نحو منظم وفعال بتصنيف وتبادل الخبرات والحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب، وتنظيم عمليات مشتركة بين بلدان الجنوب للتوفيق بين المتطلبات والحلول بالنسبة لبلدان محددة، وكذلك على الصعيدين الإقليمي و/أو الأقليمي.

النتائج المؤسسية

٢٩ - بغية تحقيق الهدف المذكور أعلاه، ستمثل إحدى النتائج المؤسسية الرئيسية في القيام، من خلال الأكاديمية الإنمائية الإلكترونية، باعتماد نموذج تعلم إلكتروني خاص بمجالات الممارسة لبلدان الجنوب، وكتيب عن 'كيفية العمل'، في حين سيجري في عام ٢٠٠٨ تحويل شبكة المعلومات من أجل التنمية إلى 'بوابة للحلول المشتركة بين بلدان الجنوب' متكاملة وتفاعلية، تتضمن (أ) قائمة موسعة بأسماء خبراء من بلدان الجنوب ونماذج محددة للتعلم الإلكتروني؛ و (ب) نظام ومنهجية موحدين لتدوين الحلول فيما يخص بلدان الجنوب، إضافة إلى النماذج والوثائق اللازمة لتحسين وتيرة إيجاد الحلول الخاصة ببلدان الجنوب؛ (ج) مصرف بيانات أو قائمة جرد لتيسير تخزين الحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب وإمكانية الاطلاع عليها. وسيكون للبوابة صلات وثيقة بشبكة 'مراكز الامتياز' الآخذة في التوسع التابعة للوحدة، وستغطي مواضيع ذات أولوية هي الحكم الديمقراطي؛ وبناء الدولة والمصالحة، وإدارة النفط والغاز، بما في ذلك تغير المناخ؛ وإدارة أخطار الكوارث؛ واقتصاد إبداعي من أجل التنمية؛ والحوار بين الحضارات؛ و 'تنمية' الأسواق الجامعة. كما ستكون لهذه البوابة على الصعيد التشغيلي صلة بمراكز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمية والمواضيعية وشبكاتته المعرفية، وبالشبكات الوطنية لمجموعات المتخصصين في مجالات

الممارسة، بما في ذلك رابطات وشبكات منظمات الأعمال، وكذلك بشبكات منظمات الأمم المتحدة المعنية. وتشكل هذه الشبكات العاملة معا مجمعا ضخما يُعنى بمجالات الممارسة الخاصة ببلدان الجنوب وتدعم الأولويات والبرامج الوطنية.

النتائج الإنمائية

٣٠ - يتوقع أن تسهم النتائج الموسسية المبينة أعلاه في تحقيق عدد من النتائج الإنمائية الفعلية. وستشمل هذه النتائج الارتقاء بعدد وجودة خبراء بلدان الجنوب، وبعدهد وجودة الحلول المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يتم التوصل إليها وتصنيفها وإتاحتها على بوابة الحلول؛ وزيادة عدد الحالات الفعلية التي تقوم فيها البلدان النامية بالتوفيق بين المتطلبات والحلول، بدعم من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الشركاء، ولا سيما البرامج العالمية والإقليمية والقطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيدعم الإطار بحد ذاته جهات تنسيق مشتركة بين بلدان الجنوب يصل عددها إلى ٣٠، وذلك ضمن الحكومات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء المهتمين. وبناء على طلب الشركاء المعنيين، ورهنا بتوفر التمويل المشترك اللازم، ستقوم جهات التنسيق بوضع وإدارة قوائمها الخاصة بأسماء الخبراء من بلدان الجنوب، مما سيزيد عدد قوائم الخبراء المتاحة حاليا من ٤٠ إلى ٧٠ بحلول عام ٢٠١١. وستزوّد جهات التنسيق بالمعارف العملية اللازمة من أجل تحديد الحلول الإنمائية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتوثيقها وتصنيعها ونشرها على بوابة الحلول لكي تتبادلها بلدان الجنوب.

٣١ - ومن النتائج الإنمائية الرئيسية الأخرى في هذا المجال التوفيق العملي بين متطلبات بلدان الجنوب والحلول الموثقة على نحو جيد والقابلة للقياس، الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان الجنوب، بحيث يشمل ذلك عددا كبيرا من البلدان، وخصوصا أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبفضل الخدمات التي توفرها بوابة الحلول، يتوقع أن يتمكن عدد متزايد من الحكومات الوطنية وشركاء الأمم المتحدة الملتزمين، ولا سيما وحدات البرنامج وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من القيام بصورة مباشرة، كل في مجال اختصاصه وتركيزه، بتنظيم المزيد من عمليات التوفيق بين المتطلبات والحلول على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو فيما يتعلق بموضوع معيّن، ولا سيما في مجال الحد من الفقر، والحكم الديمقراطي، وتمكين المرأة، ومنع الأزمات والتعافي منها، أو البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذه الحالة، قد تتمكن الوحدة من تقديم الدعم التقني لمساعدة ما يصل إلى تسعة من هؤلاء الشركاء، بناء على طلبهم، في تنظيم عمليات التوفيق بين المتطلبات والحلول. وستنظم الوحدة بحد ذاتها عملية سنوية عالمية النطاق في أحد المجالات

المذكورة أعلاه، بالتعاون مع المجموعات المعنية بمجالات الممارسة والمراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر مؤسسات الأمم المتحدة المعنية. وبغية تحقيق الفعالية من حيث التكلفة وأكبر قدر ممكن من التأثير، ستُجرى هذه العملية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنتدى/المعرض العالمي للتنمية في بلدان الجنوب، الذي سينظم بالتزامن مع يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

مجال التركيز ٣: الابتكار من أجل تعزيز مدى التأثير

٣٢ - يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المجال في توسيع نطاق وتعزيز مدى تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال الشراكات الابتكارية والإبداعية، بما فيها الشراكات الثلاثية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيقاس أداء الإطار الرابع بمدى إسهام أنشطته في تحقيق هذا الهدف الأوسع نطاقاً، حيث ينخرط عدد متزايد من مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني ذات التوجه التنموي، وسائر الشركاء المهتمين، في تعزيز مدى تأثير الحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب، وإيجاد نماذج وتكنولوجيات للأعمال التجارية التي تراعي مصالح الفقراء، مع السعي إلى بلوغ الهدف المشترك المتمثل في دعم الأولويات والبرامج الوطنية.

النتائج المؤسسية

٣٣ - بغية تحقيق الهدف المذكور أعلاه، ستكون إحدى النتائج المؤسسية الرئيسية هي توطيد 'المنهاج الثالث' للوحدة الخاصة، الذي وضع في سياق الإطار الثالث. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للمنهاج في 'تبادل الأصول والتكنولوجيات العالمية فيما بين بلدان الجنوب'، وهو ينطوي على شقين، هما شق تبادل التكنولوجيات وشق تبادل الحلول الإنمائية. وثمة نتيجة مؤسسية هامة أخرى ستمثل في زيادة عدد جهات التنسيق القطرية للتعاون بين بلدان الجنوب، والتي تشمل شبكات من أصحاب المصلحة المتعددين، والتي يدعمها عدد من كيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني، من ٣٥ في الوقت الراهن إلى ٧٠ بحلول عام ٢٠١١. وستتولى هذه المراكز الدور الطليعي في الأنشطة المتعلقة بوضع وعرض وتنفيذ عمليات قطرية لتبادل الحلول الإنمائية، من أجل إقامة شراكات واسعة القاعدة وتعزيز مدى التأثير إلى أقصى حد، وذلك من خلال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيات فيما بين بلدان الجنوب والمنتدى/المعرض العالمي للتنمية في بلدان الجنوب الآنف الذكر. ودعماً لهذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية، ستسعى الوحدة إلى تعزيز القدرة على تقديم

الخدمات في وحدات الدعم الإقليمية التابعة لها في آسيا وأفريقيا، وتوسيع نطاق وجودها وخدماتها في منطقة الدول العربية، ومنطقة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي أوروبا، ورابطة الدول المستقلة.

النتائج الإنمائية

٣٤ - يتوقع أن تسهم النتائج المؤسسية المبينة أعلاه في تحقيق عدد من النتائج الإنمائية الفعلية. وستقاس هذه النتائج بعدد الحلول الإنمائية الابتكارية القابلة للقياس المشتركة بين بلدان الجنوب، وب نماذج وتكنولوجيا الأعمال التي توضع لصالح الفقراء، بما فيها تلك المحددة في إطار مبادرة البرنامج 'تنمية الأسواق الجامعة'، التي يتم عرضها وتبادلها من أجل تعزيز تأثيرها الإنمائي. ولتحقيق هذه الغاية، سيوفر الإطار الرابع، بناء على الطلب، الدعم لبناء القدرات والدعم التقني لنحو ٥٠ من غرف التجارة ورابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومراكز ترويج العلوم والتكنولوجيا الوطنية، وكذلك للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المهتمة. وستقوم هذه الجهات بمباشرة أو بتنفيذ عمليات تبادل فعلي للحلول من خلال 'بوابة الحلول' أو غيرها من الآليات الابتكارية الأخرى، وذلك بهدف زيادة عدد نماذج الأعمال التجارية الناجحة المعدة لصالح الفقراء من أجل إيجاد المزيد من فرص العمل، وفقا لاستراتيجية البرنامج المتعلقة بالقطاع الخاص؛ وتيسير سبل أفضل لانتفاع المجتمعات المحلية المحرومة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك متعهدات المشاريع، بالخدمات الاجتماعية والمالية، وفقا لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ والتشجيع على تنمية ونقل المعارف والتكنولوجيات المناسبة لمساعدة بلدان الجنوب في التصدي للتحديات الإنمائية، بما فيها تغير المناخ، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٥ - وستواصل الوحدة توطيد مناهجها الخدمية الثلاثة ومختلف الشبكات القطرية لمراكز الامتياز التي تحظى بالرعاية في سياق الإطار الثالث، في مجالات منها على سبيل المثال الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية، وإدارة النفط والغاز، وإدارة أخطار الكوارث، ومشروع الأرز الجديد لأفريقيا، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في آسيا وأفريقيا. وعندما تعمل هذه الشبكات على أمثل وجه مع شبكات مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها شبكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمية والإقليمية والقطرية، سيشارك المزيد من مؤسسات الأمم المتحدة، وخصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والبلدان المستفيدة من البرنامج، والبلدان المانحة التقليدية، والقطاع الخاص، وكيانات المجتمع المدني ذات التوجه التنموي، في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التعاون

فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز مدى تأثيره في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

خامسا - إدارة البرنامج ورصده وتقييمه

إدارة البرنامج

٣٦ - ينبغي مواصلة الأنشطة المبادر بها والمنفذة ضمن الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والأهداف الإنمائية للألفية والمجالات ذات الأولوية المستجدة المحددة عن طريق المشاورات مع الدول الأعضاء. وستُحدّد تلك الأنشطة عن طريق استخدام معايير توضع في إطار من الشراكة بين الوحدة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٧ - وستعمل الوحدة الخاصة مع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج والمراكز الإقليمية والمقر لكفالة تنفيذ إطار التعاون تنفيذا كاملا. وسيزداد التركيز على إقامة شراكات مع مكاتب البرنامج والمكاتب الإقليمية والشركاء الإقليميين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص للمساهمة في تنمية القدرات عن طريق التعلّم من الأقران لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتبادل المعارف وتعبئة الموارد. وستخضع تلك الشراكات، ولا سيما الشراكات بين القطاعين العام والخاص، للمبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية بناء على اقتراح مكتب الشراكات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تعبئة الموارد

٣٨ - خصص المجلس التنفيذي مبلغا إجماليه ١٣,٥ مليون دولار من الموارد الأساسية لتنفيذ إطار التعاون للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وتهدف الوحدة الخاصة لتعبئة مبلغ إضافي من الموارد الأخرى (غير الأساسية) قدره ١٥ مليون دولار أثناء الفترة نفسها لتكملة الموارد العادية (الأساسية). واستنادا إلى التجارب السابقة، يُرجّح أن تجرّي تعبئة هذه الموارد التكميلية من المصادر التالية: (أ) التبرعات العامة لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) التبرعات الخاصة لمبادرات محددة مثل مرفق المنح الصغيرة للوحدة الخاصة المعنية بالتسونامي الآسيوي؛ (ج) تقاسم التكاليف مع طرف ثالث مثل صندوق الشراكة بين اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (د) التمويل الموازي؛ (هـ) ترتيبات إدارة الصناديق الخاصة مثل الصندوق المشترك بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع.

٣٩ - وبينما يتواصل تشجيع هذه الوسائل المبتكرة للتمويل، ستبذل الوحدة الخاصة المزيد من الجهود المدروسة والمبتكرة لتعبئة موارد إضافية لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق القيام مثلا بإعداد مبادرات محددة وقابلة للقياس للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكي تنظر فيها الحكومات المهتمة والقطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية.

الرصد والاستعراض والإبلاغ

٤٠ - يتمثل الغرض من الإطار في وضع أساس لتقييم مساهمات البرنامج في المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستخضع فعالية البرنامج في تنفيذ إطار التعاون الحالي لاستعراض منتصف المدة ولاستعراض نهائي سيقدمان بعد إجرائهما إلى المجلس التنفيذي على شكل تقييمات وتقارير. وسيقدم المزيد من التقارير إلى المجلس بشأن النتائج المؤسسية التي حققها البرنامج ضمن الإطار الأوسع لتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وستخصص نسبة ٣ في المائة تقريبا من مجموع الموارد الأساسية لكل من تقييم منتصف المدة والتقييم النهائي لكل من المناهج. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الوحدة الخاصة التقارير مباشرة إلى مدير البرنامج، مما يعزز آلية الرقابة والمساءلة لكفالة استمرار المبادرات المضطلع بها في إطار التعاون في تلبية الأولويات الوطنية والتصدي للتحديات المشتركة.

المرفق

إطار النتائج والموارد للإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

منهاج العمل الأول - الهدف ١: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه استراتيجية مجدية تمكّن بلدان الجنوب من تحقيق العولمة الشاملة والأهداف الإنمائية المنفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

| النتائج العالمية | النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | الموارد (بالدولارات) |
|--|--|---|---|
| النتائج المؤسسية | | | |
| الاعتراف بمساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العولمة الشاملة وتعزيزها على الصعيد العالمي وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها | ١ - تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل والاستراتيجيات ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار العمليات الثنائية والإقليمية والحكومية الدولية (مجموعة ال ٧٧ على سبيل المثال) والمتعددة الأطراف بما في ذلك عن طريق توفير الخدمات على نحو فعال للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب | ١ - توفير تحليل قائم على الأدلة للدول الأعضاء بشأن الاتجاهات والمفاهيم والفرص الجديدة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بالتعاون مع مراكز الامتياز في بلدان الجنوب ووحدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات الصلة والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والشركاء الداعمين لها، عن طريق تقرير الجنوب السنوي؛ والتقارير المقدمة إلى الدوريتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى؛ وتقارير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب المقدمة إلى الدوريتين الرابعة والستين والخامسة والستين للجمعية العامة؛ والتقارير المقدمة من مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي؛ والمساهمات المقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩) وأنشطة متابعة مؤتمرات قمة الجنوب لمجموعة ال ٧٧. | ٤٠٥٠٠٠٠ (٣٠ في المائة من الموارد العادية) |
| ٢ - تعزيز فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية. | ٢ - استكمال استراتيجية "الاتجاهات الجديدة" للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادئ التوجيهية المشتركة بين المنظمات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنظر فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة؛ ومساعدة البرنامج على الوفاء بالتزاماته في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والاستجابة الإدارية، بما في ذلك وضع استراتيجية على صعيد المؤسسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تشمل مذكرة توجيهية في موضوع الممارسات لكل من مجالات تركيز البرنامج، بالتعاون مع وحدات أخرى. | ٢ - استكمال استراتيجية "الاتجاهات الجديدة" للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادئ التوجيهية المشتركة بين المنظمات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنظر فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة؛ ومساعدة البرنامج على الوفاء بالتزاماته في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والاستجابة الإدارية، بما في ذلك وضع استراتيجية على صعيد المؤسسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تشمل مذكرة توجيهية في موضوع الممارسات لكل من مجالات تركيز البرنامج، بالتعاون مع وحدات أخرى. | ٣٠٠٠٠٠٠ (٢٠ في المائة من الموارد الأخرى) |

مجال التركيز ١: وضع السياسات والدعوة

النتائج العالمية

النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع
للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الموارد
(بالدولارات)

٣ - تقديم الدعم الفعال ليوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (١٩ كانون الأول/ديسمبر)؛ وللدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى؛ والمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩)؛ ولجتماعات جهات التنسيق المشتركة بين المنظمات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتزامن مع دورات اللجنة الرفيعة المستوى.

٤ - إعداد استراتيجية على صعيد المؤسسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تبيّن بالتفصيل الأدوار وخطوط المساءلة والمسؤوليات المحددة لتحقيق نتائج مشتركة (بالتعاون مع مكتب السياسات الإنمائية والمكتب التنفيذي والمكاتب والوحدات الأخرى التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

النتائج الإنمائية

إدماج نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

١ - عدد البلدان النامية التي أدمجت منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - عدد المبادرات المتعلقة بالتعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب الخاصة بقطاعات معينة والتي تدعمها مؤسسات الأمم المتحدة، وخصوصا البرامج العالمية والإقليمية القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الآخرين في مجال التنمية.

١ - بناء القدرات وتقديم الدعم التقني إلى ١٥ حكومة وطنية على الأقل، بناء على طلبها، لإدماج منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن استراتيجياتها الإنمائية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف إلى إفادة عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - إعداد مذكرة توجيهية على صعيد المؤسسة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومساعدة عدد يصل إلى ١٥ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة العالمية والإقليمية والقطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية، بناء على طلبها، على إدماج نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر و/أو التقييمات القطرية الموحدة و/أو أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و/أو برامج/مشاريع محددة.

٣ - مساعدة ١٥ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة العالمية والإقليمية والقطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية، بناء على طلبها، على وضع نهج محدد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدماجه ضمن الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر

| النتائج العالمية | النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | الموارد (بالدولارات) |
|------------------|--|---|----------------------|
| | | أو التقييمات القطرية الموحدّة أو أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومشاريع محددة. | |
| | | ٤ - مساعدة خمس من المنظمات المانحة التقليدية، بناء على دعوتهما، على وضع ترتيبات مفصلة مبتكرة للتعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدراجها ضمن مبادراتها لبناء القدرات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. | |

المنهاج الثاني - الهدف ٢: تعبئة خبرات بلدان الجنوب والحلول القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التعلم المتبادل

| النتائج العالمية | النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | الموارد (بالدولارات) |
|--|--|--|---|
| النتائج المؤسسية | | | |
| القيام على نحو منهجي بتنظيم وتعزيز الخبرات الإنمائية لبلدان الجنوب والحلول القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التعلم المتبادل. | ١ - استحداث آليات، بما فيها قاعدة بيانات/كشف لتدوين الخبرات والحلول الإنمائية لبلدان الجنوب للقيام، على الصعيد الأقاليمي، بتيسير الحوار حول السياسات وتبادل الخبرات والمعارف في مجال توليد هذه الخبرات والتوصل إلى هذه الحلول وتصنيفها وتعميمها والاستفادة منها. | ١ - اعتماد نموذج للتعلم الإلكتروني المتصل بمجالات الممارسة لبلدان الجنوب، بالإضافة إلى كتيب عن كيفية العمل، عن طريق الأكاديمية الإنمائية الإلكترونية التابعة للبرنامج في عام ٢٠٠٨، لتمكين جميع المتخصصين المهتمين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من تعزيز فهمهم لمبدأ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والممارسات التي يشملها. | ٤ ٧٢٥ ٠٠٠ (٣٥ في المائة من الموارد العادية) |
| | | ٢ - تحويل شبكة المعلومات من أجل التنمية إلى بوابة تفاعلية للحلول الإنمائية لبلدان الجنوب بحلول عام ٢٠٠٩ لتمكين جهات التنسيق القطرية المهتمة والشركاء الآخرين من توثيق الاحتياجات والحلول الإنمائية وتصنيفها وتخزينها وتعميمها وإتاحة سبل الوصول إليها، عن طريق استخدام نظام للترميز الموحد، بما في ذلك نظام قوائم خبراء محسّن. | ٥ ٢٥٠ ٠٠٠ (٣٥ في المائة من الموارد الأخرى) |
| | | ٣ - القيام في عام ٢٠٠٨ بوضع منهجيات لإعداد قوائم لخبراء من بلدان الجنوب، وتصنيف الحلول المتعلقة ببلدان الجنوب، وتنظيم عمليات للتوفيق بين المتطلبات والحلول في بلدان الجنوب على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ هذه المنهجيات في عام ٢٠٠٩. | |

النتائج العالمية

النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع
للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الموارد
(بالدولارات)

النتائج الإنمائية

- ١ - مساهمة الخبرات والحلول الإنمائية لبلدان الجنوب في تلبية احتياجات البلدان النامية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.
- ١ - عدد الخبراء في بلدان الجنوب والحلول والاحتياجات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لبلدان الجنوب الذي نشأ وصُنف وأُتيح عن طريق البوابة الجديدة لشبكة المعلومات من أجل التنمية.
- ٢ - عدد عمليات التبادل المحددة المرتكزة على الأهداف الإنمائية للألفية فيما بين بلدان الجنوب التي باشرت بها البلدان النامية بدعم من مؤسسات الأمم المتحدة والبرامج العالمية والإقليمية والقطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء في مجال التعاون الثلاثي، والتي تمخضت عن نتائج ملموسة.
- ٢ - بناء القدرات وتقديم الدعم التقني إلى ٣٠ من جهات التنسيق القطرية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجهات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخصوصاً الأفرقة القطرية التابعة لها والشركاء الآخرين المهتمين، لكي تقوم هذه الجهات، كل منها في إطار اختصاصها، بتوليد وتصنيف وتخزين وتعميم الحلول والاحتياجات التنموية لبلدان الجنوب، وذلك عن طريق استخدام نظام الترميز الموحد. وستتلقى جهات التنسيق الدعم لإعداد قوائم خبراء خاصة ببلدان محددة أو قطاعات معينة لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يرفع عدد القوائم من ٤٠ قائمة حالياً إلى ٧٠ قائمة بحلول عام ٢٠١١.
- ٣ - تقديم الدعم التقني إلى عدد يصل إلى تسع من الحكومات الوطنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بناء على طلبها، في القيام بعمليات التوفيق بين المتطلبات والحلول في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الهادفة إلى إفادة عدد كبير من البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

المنهاج الثالث - الهدف ٣: تعزيز مدى تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

| النتائج العالمية | النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | الموارد (بالدولارات) |
|------------------|--|--|----------------------|
|------------------|--|--|----------------------|

النتائج المؤسسية

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ - إنشاء منساج ديناميكي في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتمكين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني من الاستفادة من الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها للمساهمة في الأولويات والبرامج الوطنية والمساعدة على تعزيز مدى تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. | ١ - إنشء منساج ديناميكي في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتمكين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني من الاستفادة من الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها للمساهمة في الأولويات والبرامج الوطنية والمساعدة على تعزيز مدى تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. | ١ - القيام، بحلول عام ٢٠٠٨، بتنفيذ المسار الأول من النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب (تبادل التكنولوجيا) المدعوم من السياسات والقائم على الأسواق والمكتفي ذاتيا، وتنفيذ المسار الثاني (تبادل الحلول الإنمائية) بحلول عام ٢٠٠٩. | ٤ ٧٢٥ ٠٠٠ (٣٥ في المائة من الموارد العادية) |
| ٢ - توسيع نطاق الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني ليشمل ٣٥ حكومة وطنية، بناء على طلبها، لإيجاد جهات تنسيق تشمل أصحاب مصلحة متعددين في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة بشكل كامل من مناهج الوحدة الخاصة لزيادة عدد مبادراتها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من ٣٥ مبادرة حاليا إلى ٧٠ مبادرة بحلول عام ٢٠١١. | ٢ - توسيع نطاق الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني ليشمل ٣٥ حكومة وطنية، بناء على طلبها، لإيجاد جهات تنسيق تشمل أصحاب مصلحة متعددين في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة بشكل كامل من مناهج الوحدة الخاصة لزيادة عدد مبادراتها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من ٣٥ مبادرة حاليا إلى ٧٠ مبادرة بحلول عام ٢٠١١. | ٢ - توسيع نطاق الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني ليشمل ٣٥ حكومة وطنية، بناء على طلبها، لإيجاد جهات تنسيق تشمل أصحاب مصلحة متعددين في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة بشكل كامل من مناهج الوحدة الخاصة لزيادة عدد مبادراتها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من ٣٥ مبادرة حاليا إلى ٧٠ مبادرة بحلول عام ٢٠١١. | ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ (٤٥ في المائة من الموارد الأخرى) |
| ٣ - تعزيز وزيادة عدد وحدات الدعم الإقليمي التابعة للوحدة الخاصة من وحدتين حاليا (في آسيا/المحيط الهادئ وأفريقيا) إلى خمس وحدات (في الدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة الدول المستقلة، ومناطق شرق أوروبا) بحلول عام ٢٠١١، لمساعدة جهات التنسيق القطرية والتابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز مدى تأثيره عن طريق التعلم المتبادل والابتكار. | ٣ - تعزيز وزيادة عدد وحدات الدعم الإقليمي التابعة للوحدة الخاصة من وحدتين حاليا (في آسيا/المحيط الهادئ وأفريقيا) إلى خمس وحدات (في الدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة الدول المستقلة، ومناطق شرق أوروبا) بحلول عام ٢٠١١، لمساعدة جهات التنسيق القطرية والتابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز مدى تأثيره عن طريق التعلم المتبادل والابتكار. | ٣ - تعزيز وزيادة عدد وحدات الدعم الإقليمي التابعة للوحدة الخاصة من وحدتين حاليا (في آسيا/المحيط الهادئ وأفريقيا) إلى خمس وحدات (في الدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة الدول المستقلة، ومناطق شرق أوروبا) بحلول عام ٢٠١١، لمساعدة جهات التنسيق القطرية والتابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز مدى تأثيره عن طريق التعلم المتبادل والابتكار. | |

النتائج الإنمائية

| | | | |
|--|--|---|--|
| ١ - القيام، على نحو منظم، بعرض حلول إنمائية مبتكرة وقابلة للقياس لبلدان الجنوب، ونماذج وتكنولوجيا للأعمال التجارية التي تراعي مصالح الفقراء، وتبادلها لتعزيز أثرها الإنمائي. | ١ - القيام، على نحو منظم، بعرض حلول إنمائية مبتكرة وقابلة للقياس لبلدان الجنوب، ونماذج وتكنولوجيا للأعمال التجارية التي تراعي مصالح الفقراء، وتبادلها لتعزيز أثرها الإنمائي. | ١ - استحداث سياسات واستراتيجيات والشراكات لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز القطاع الخاص وتنمية الأسواق لصالح الفقراء وكفالة حصول الأسر المعيشية المنخفضة الدخل | |
|--|--|---|--|

المنهاج الثالث - الهدف ٣: تعزيز مدى تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

| الموارد (بالدولارات) | مؤشرات نواتج الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | النواتج التي يسهم فيها الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب | النتائج العالمية |
|---|--|---|------------------|
| <p>فرص العمل وتوفير خدمات اجتماعية أفضل وحماية البيئة.</p> <p>٢ - مواصلة توسيع شبكة مراكز الامتياز التي نشأت ضمن الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات الاقتصاد الإبداعي، وإدارة النفط والغاز، وإدارة أخطار الكوارث وما إلى ذلك، ودمجها ضمن محركات مستدامة للابتكار، وبناء الشراكات وتنمية القدرات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل بلدها ولصالح بلدان نامية أخرى.</p> <p>٣ - عدد الحلول القائمة على الأدلة والمبتكرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحلول القائمة على التعاون الثلاثي، التي عُرضت في المنتدى/المعرض العالمي للتنمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتزامن مع الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأطلقت في إطار النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لكي يتم تنفيذها على نحو مشترك لتعزيز أثرها الإنمائي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو التعاون فيما بين بلدان الشرق وبلدان الجنوب، أو التعاون الثلاثي، أو التعاون بين القطاعين العام والخاص، لمصلحة عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.</p> <p>٤ - إعداد كشف بالأنشطة المبذولة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب المدعومة من البرنامج، بما في ذلك بيانات نوعية وكمية عن الموارد البشرية والمادية المستخدمة.</p> | <p>المؤسسات الصغيرة على مجموعة واسعة النطاق من الخدمات المالية والقانونية.</p> | | |